

الصادرات اليمنية ودورها في الاقتصاد الوطني

د. صالحة محمد علي عوض / جامعة عدن اليمن

أ. ابتهاج عوض أحمد محفوظ / جامعة عدن اليمن

ملخص:

تعتمد اليمن بشكل كبير جداً على تصدير سلعة واحدة وهي (النفط)، إذ أن الهيكل التصديري لليمن شديد التركيز السلعي ما يعرض الدولة للخطورة بدرجة أكبر من عدم استقرار الدخل من الصادرات، حيث من المعروف أن النفط من الثروات الناضبة، بالإضافة إلى تعرض أسعاره لتقلبات شديدة مما يؤثر ذلك على حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وبالتالي على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويدعم ذلك الآثار القاسية على برامج الاستثمار الحكومية الذي سببه الهبوط المفاجئ للأسعار العالمية للنفط إثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية في عام 2008م.

كلمات مفتاحية: الصادرات، تركيز الهيكل السلعي للصادرات، تنويع الصادرات.

Yemeni Exports and Their Role in The National Economy

Abstract:

Yemen's economy depends primarily on the export of one product (oil). This export structure is more economically hazardous for the country than the instability of export returns due to the well-known fact that oil is a depletable natural resource. In addition, oil is subject to severe price fluctuations. This impacts the country's annual returns in foreign currency, which – in turn – has a negative impact on the economic and social development projects. A Further negative result of oil being Yemen's primary source of income is the severe blows dealt to government – sponsored investment projects caused by unforeseen drops in oil prices around the globe, such as those which occurred following the economic and financial crisis in 2008.

Key words: exports, limited export policy focusing on specific goods, introducing a variety of goods and commodities.

المقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية أداة رئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتزيد أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية لأنها تلعب دوراً توازانياً في الاقتصاد الوطني، من خلال تصدير فائض الإنتاج عن الطلب المحلي واستيراد السلع التي لا تنتج محلياً بسبب عدم توفر عوامل الإنتاج اللازم لإنتاجها أو لارتفاع تكلفتها، ويترتب على زيادة الصادرات زيادة حصة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد متطلبات التنمية والاستفادة من مضاعف التجارة الخارجية بزيادة الطلب على السلع والخدمات داخل الدولة، وبالتالي خلق طلب على مستلزمات الإنتاج، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب النهائي مما يشجع التوسع في الطاقات الإنتاجية التي تؤدي إلى تشجيع التقدم الفني وإيجاد فرص جديدة للاستثمار وما يترتب على ذلك من توسع جديد في الإنتاج والنمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

تعتمد التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية أساساً على تصدير المواد الأولية الإستخراجية (النفط) والزراعية إلى الأسواق الخارجية - وعلى هذا الأساس فإن الهيكل السلعي للصادرات اليمنية يتألف من نسبة كبيرة من نوع واحد من الإنتاج الإستخراجي - سواء في حالتها الخام أو بعد تجهيزها جزئياً للتصدير إلى العالم الخارجي. ونتيجة لذلك يعاني اقتصاد الجمهورية اليمنية من تركيز شديد في تركيب الهيكل السلعي للصادرات مما يعرض الدولة لاهتزازات عنيفة تنعكس سلباً على برامج وخطط التنمية.

هدف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل أهمية ودور الصادرات في الاقتصاد اليمني ، ومساهمتها في تنمية الدخل القومي ، إضافة إلى دراسة وتحليل الميزان التجاري اليمني ، والتركيب السلعي للصادرات اليمنية وذلك خلال الفترة 2000م - 2010م .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية تناول هذا الموضوع باعتبار أن الصادرات إحدى السبل الرئيسية لتخليص الدولة من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية التي تفاقمت حديثاً قبل عام 2008م وتوفير النقد اللازم لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من تفاقم العجز في الميزان التجاري والقضاء على الهوة الواسعة بين الواردات والصادرات.

منهجية وهيكـل الدراسة:

نظراً لطبيعة المشكلة قيد الدراسة تم إتباع كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي من خلال العرض والتحليل الذي تم فيه التعرف على جوانب الدراسة المختلفة مستعينين بالبيانات التي تم تجميعها من مصادر مختلفة. وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث تناول الأول مفهوم وموقع الصادرات في الفكر الاقتصادي، وارتكز الثاني على تطور الصادرات اليمنية خلال الفترة 2000-2010م، في حين تناول المبحث الثالث دور الصادرات في الاقتصاد اليمني.

المبحث الأول

مفهوم وموقع الصادرات في الفكر الاقتصادي

1. مفهوم وأهمية الصادرات:

تعتبر الصادرات المظهر الفعال في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وتتركز فعاليتها في كونها مرآة لنشاط قطاعاتها الإنتاجية إلى جانب كونها مصدراً رئيساً للمتحصلات من النقد الأجنبي مما يجعلها عنصراً مؤثراً في الميزان التجاري، وتعرف الصادرات بأنها مجموعة السلع المنشأة والذي يتم توجيهها أو إرسالها بصفة تجارية إلى خارج حدود الدولة⁽¹⁾.

وتتأثر عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بتجارة الصادرات إلى درجة كبيرة، فالتنمية الاقتصادية التي تهدف الدول النامية إلى تحقيقها تكمن في تغيير البنية الهيكلية للاقتصاد وتنويع قطاعات الإنتاج من أجل تنشيط الحياة الاقتصادية وزيادة معدلات التنمية، فتجارة الصادرات تؤثر على توليد النشاط والحركة في قطاعات التصدير، كما أنها تؤدي إلى توفير النقد الأجنبي الذي يلعب دوراً في زيادة الاستثمارات سواء كانت هذه الاستثمارات في بناء وتوسيع المصانع أم في توسيع الرقعة الزراعية، أم في بناء وتعبيد الطرقات ... إلخ فكلها متطلبات أساسية لعملية التنمية الاقتصادية تؤدي في الأخير إلى دفع خطى التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

وعلى الرغم من أهمية الصادرات في التنمية الاقتصادية إلا أن هيكل صادرات الدول النامية يتألف من نسبة كبيرة من المنتجات الأولية تكاد تنحصر في سلعة أو سلعتين في مقابل التنوع الكبير في المستوردات مما ينعكس سلباً على اقتصاديات تلك الدول، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من آثار أهمها التقلبات الدورية في حصيلة الصادرات من المواد الأولية، وتراخي الطلب على المواد الأولية⁽²⁾.

2. موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي:

شمل الفكر الاقتصادي عدد من الأفكار التي تضمنت أهمية النشاط التصديري في عملية النمو الاقتصادي سواء للدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه الأفكار ما يلي:

2-1. الصادرات في الفكر التجاري⁽³⁾:

أكد الفكر الاقتصادي التجاري على أهمية التجارة الخارجية التي بواسطتها يمكن تحقيق القدر الأكبر من المعادن الثمينة والنفيسة، كما دعوا إلى تسخير كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى لخدمة التجارة الخارجية، ليس ذلك فحسب بل طالبوا بضرورة تدخل الدولة في تنظيم العلاقات التجارية مع الدول الأخرى لضمان نجاح التجارة وجلب أكبر قدر ممكن من المكاسب للدولة.

وقد رأى أصحاب هذا الفكر أن تحقيق أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة يأتي من خلال فائض الميزان التجاري الذي يتحقق عن طريق تقليل الواردات وزيادة الصادرات، وبذلك فقد اهتمت السياسة التجارية بضرورة تشجيع الصادرات وترشيد الواردات.

2-2. الصادرات في الفكر الكلاسيكي⁽⁴⁾:

أكد الفكر الكلاسيكي أيضاً على أهمية التجارة الخارجية ولكن دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهنا يكمن الاختلاف الجوهرى بين الفكر التجاري والفكر الكلاسيكي.

وقد تعددت آراء هذا الفكر بشأن التجارة الخارجية بتعدد مفكري المدرسة الكلاسيكية الذين اعتبروا أن الصادرات هي القوة المحركة للنمو الاقتصادي، فأدّم سميت أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي الحقيقي وليس من المعدن النفيس. كما أبرز ريكاردو أهمية التجارة الدولية على أساس اختلاف التكاليف النسبية من خلال التخصص في إنتاج السلع وتقسيم العمل الدولي.

وأبرز مفكرو هذه المدرسة دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار بما يمكن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية، بالإضافة إلى اجتذاب رأس المال الخارجي للاستثمار في إنتاج السلع التصديرية، هذا كما تناول مفكرو هذه المدرسة الأثر الذي تحدثه التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق التخصص الذي يؤدي إلى ارتفاع الدخل وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع نطاق السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

2-3. الصادرات في الفكر الحديث⁽⁵⁾:

تضمن هذا الفكر الكثير من الآراء التي اختلفت ما بين مؤيد ومعارض للدور الذي يمكن أن تلعبه الصادرات باعتبارها إحدى مكونات الدخل القومي وذلك من خلال قدرة الصادرات على زيادة الدخل بواسطة مضاعف التجارة الخارجية.

وهناك اقتصاديين آخرين ابدوا معارضتهم للدور الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في اقتصاديات الدول النامية منهم ماركس الذي أكد على استحالة قيام التجارة الخارجية بدور هام في النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على الدول النامية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات تلك الدول، هذا فضلاً عن المنافسة الشديدة بين الدول الرأسمالية للسيطرة على الأسواق والمناطق ذات الأهمية.

ولم يختلف ميرال عن ماركس كثيراً حيث أشار الأول إلى أن التجارة الخارجية بين دول العالم النامي وتلك في العالم المتقدم تؤدي إلى زيادة التفاوت الاقتصادي بينهما حيث يرى أن الأسواق الكبيرة التي تفتحها التجارة الخارجية تعمل أساساً على تعزيز وضع الدول المتقدمة ذات الصناعات القوية مقابل ضعف وانعدام تلك الصناعات في الدول النامية، بالإضافة إلى أن الطلب على صادرات الأخيرة معظمها مواد خام تتسم بعدم المرونة. لذلك فهو يرى أن زيادة الصادرات التي تحدث في هذه الدول غالباً ما يكون سببها هو استيراد الدول المتقدمة للمواد الأولية منها، إلى جانب عوائد استثماراتها التي تقتصر غالباً على إنتاج المواد الأولية وتصديرها.

إلا أن الواقع الذي يشهده العالم في الوقت الحالي اثبت أن هناك العديد من الدول النامية استطاعت من خلال تنمية وتنويع صادراتها أن تحقق النمو الاقتصادي وتفتح الأسواق العالمية بسلعها الصناعية المختلفة وخير مثال على ذلك الصين، كوريا، سنغافورة، وغيرها من الدول الأخرى التي اتبعت إستراتيجية التصنيع للتصدير.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة هنا إلى أن عدد من الدراسات أظهرت مدى قوة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي والجدول التالي يبين أهم تلك الدراسات.

جدول (1) نتائج بعض الدراسات للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
MiChaely 1977	بيانات إحدى وأربعين دولة خلال الفترة 1950-1973م	اختبار الارتباط بين متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي وبين نمو الصادرات	-	أكدت النتائج على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
Balassa 1981	بيانات إحدى عشر دولة خلال فترتين زمنيتين 1960-1966، 1967-1973م	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على نمو الناتج القومي الحقيقي	معدل نمو قوة العمل والاستثمارات المحلية بالنسبة للناتج والاستثمارات الأجنبية بالنسبة للناتج	أكدت النتائج على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
William 1978	سلاسل زمنية تمثل بيانات 33 دولة خلال الفترة 1960-1974م	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات المباشرة ورأس المال الأجنبي	أكدت النتائج على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
Feder 1983	بيانات 31 دولة خلال الفترة 1964-1973م	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	-	أكدت النتائج على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات

المصدر: عيادي، وصاف، 2002، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر، العدد (1)، ص15.

المبحث الثاني

تطور الصادرات اليمنية

مارست اليمن النشاط التجاري منذ (1500) سنة ق.م مع الدول المجاورة والتي ترتبط تجارتها بها وخاصة في التصدير وإعادة التصدير، هذا وقد لعب تطور الزراعة مع موقع اليمن الجغرافي دوراً هاماً في تطور الأنشطة التجارية القديمة. وكانت اليمن في موقع متوسط بين حضارات العالم القديم، بين آشور ومصر وفينيقياء واليونان، وبين الهند وجزرها وأفريقيا الشرقية، حيث امتلكت موانئ بحرية خاصة تلك الواقعة على المحيط الهندي والموانئ البرية الواقعة على الصحراء، لذا فقد اشتغل أهل اليمن - أو عرب جنوب الجزيرة العربية - كما يطلق عليهم المؤرخون بالتجارة والزراعة منذ أقدم العصور، وحيث كان اليمنيون ينقلون تجارتهم إلى مصر والعراق وأرمينيا وشواطئ البحر الأبيض المتوسط إما بحراً عن طريق البحر الأحمر والخليج الفارسي، أو براً بواسطة القوافل، وكانت أعظم موانئهم شهرة: عدن، قرناو، حصن غراب، عمان، ظفار، غزة المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وغيرها⁽⁶⁾.

ومما يدل على ازدهار التجارة اليمنية هو اعتقاد الغرب - الذي جاء في محله - على قدرة اليمنيين في احتكار التجارة لمدة لا تقل عن (1500-2000) سنة، وقد كانت أهم السلع التي اشتهرت اليمن بتصديرها هي البخور، اللبان، التوابل، العسل، البن، التمور، الجلود النادرة، الرياش الفاخرة، عجائن التجميل والتحنيط، المعادن الثمينة، العاج⁽⁷⁾.

وبقيت التجارة اليمنية واسعة النطاق رائجة الأسواق إلى أن امتدت المتغيرات الاقتصادية إلى كل دولة لتغير الملامح الخاصة بها، فقد تجزأت اليمن على أيدي العديد من الغزاة إلى أن نال شمال اليمن حريته من عبودية الإمامة الطاغية في سبتمبر عام 1962م، ونال جنوب اليمن استقلاله من آخر غزو استعماري (بريطانيا) في نوفمبر 1967م، وسار كل منهما في نهجين مختلفين وواجهوا العديد من المشاكل الاقتصادية التي أعاقتهما من تحقيق معدلات مرتفعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى بروز عدد غير قليل من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي برزت بشكل أكبر وأوضح في فترة التسعينات بسبب المتغيرات الخارجية والداخلية التي حدثت بعد الوحدة بين شطري اليمن في 22 مايو 1990م.

وتعتبر اليمن سواء في ظل التشطير أو في ظل الوحدة من الدول النامية التي تصنف ضمن مجموعة الدول الأقل نمواً استناداً إلى ما تتصف به من خصائص وسمات تعكس قدراً كبيراً من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي تأتي في طليعتها ما يلي⁽⁸⁾:

- انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي.
- تخلف القطاع الزراعي وسيادته في النشاط الاقتصادي.
- ضعف القاعدة الصناعية.
- ضعف الهياكل الأساسية، وعدم كفاية المتاح منها لخدمة أغراض التنمية.
- عدم تنوع التركيب المحصولي، واعتماد الزراعة على مياه الأمطار.
- الطبيعة الجبلية الصعبة، والتشتت الجغرافي للسكان مما جعل من عملية التنمية الاقتصادية أكثر صعوبة وأعلى كلفة من الناحية الاقتصادية.
- ارتفاع معدلات الأمية وقلة العنصر البشري المؤهل في مجالات التعليم والتدريب والإدارة.
- ارتفاع معدل البطالة.
- ارتفاع معدل نمو السكان.
- قصور الموارد المالية المحلية في ظل انخفاض مستويات الادخار.

د. صاغة محمد علي/ أ. ابتهاج عوض احمد ————— الصادرات اليمنية ودورها في الاقتصاد الوطني

- اعتماد اليمن بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من مختلف أنواع السلع.
 - اعتماد اليمن على تصدير سلعة واحدة (النفط) وعلى هيئة مادة خام.
 - تركيز التجارة الخارجية في أسواق محدودة جداً.
 - اختلال ميزان المدفوعات والجزء الرئيسي فيه (الميزان التجاري).
- تلك كانت أهم الخصائص التي تميز الاقتصاد والمجتمع اليمني والتي تشترك فيها مع بلدان نامية أخرى مع اختلاف الدرجة من دولة إلى أخرى، وفيما يلي يمكننا التعرف على الهيكل السلعي للصادرات اليمنية من خلال الجدول (2) خلال الفترة 2000-2010م.

جدول (2) الهيكل السلعي للصادرات اليمنية حسب التصنيف الدولي الموحد SITC2 خلال الفترة 2000-2010م (%)

متوسط نمو الفترة	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الأعوام البنود
4.5	6.6	5.4	5.0	4.7	3.6	3.9	5.3	4.3	4.8	3.5	1.9	الأغذية والحيوانات الحية
0.3	0.4	0.5	0.3	0.4	0.4	0.4	0.3	0.4	0.2	0.1	0.2	المشروبات والدخان
0.4	0.4	0.3	0.2	0.4	0.2	0.3	0.2	0.7	0.8	0.7	0.5	مواد خلم بلستثناء الوقود
90.8	87.4	88.9	87.2	88.1	91.7	92	91.3	90.3	90.5	94.4	96.5	الوقود المعدني
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.0	0.1	الشحوم الحيوانية والزيوت النباتية
0.8	1.2	1.2	1.7	2.5	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	المواد الكيماوية
0.5	0.9	0.9	0.5	0.6	0.5	0.3	0.8	0.3	0.3	0.3	0.2	مصنوعات أساسية
2.0	2.3	2.3	4.5	2.1	2.3	1.8	1.5	2.2	2.2	0.5	0.3	الألات ومعدات النقل
0.5	0.2	0.3	0.5	0.3	0.3	0.8	0.1	1.3	0.8	0.2	0.2	مصنوعات متنوعة
0.2	0.5	0.2	0.0	0.7	0.5	0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سلع غير مصنفة

المصدر: الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعامي 2008، 2010م، نعاء، ص (552,551)، (523,522) على التوالي.

جدول (3) مساهمة الصادرات في الدخل القومي باليمن خلال الفترة 2000-2010م

(القيمة بالمليون دولار)

الأعوام	الصادرات	الدخل القومي	نسبة الصادرات إلى الدخل القومي %
2000	3,797.2	10,156	37
2001	3,366.9	10,612	32
2002	3,684.4	11,496	32
2003	3,924.4	12,598	31
2004	4,675.7	14,342	33
2005	6,413.2	17,506	37
2006	7,316.4	21,647	34
2007	7,049.5	24,357	29
2008	8,976.9	28,588	31
2009	5,855.0	27,043	22
2010	7,718.1	27,333	28

المصدر: الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2010م، صنعاء، ص 58,521

بدراسة الجدول (3) يتبين لنا أن نسبة الصادرات إلى الدخل القومي تتغير من سنة إلى أخرى تبعاً لتغير قيمة الصادرات، فكلما ارتفعت قيمة الصادرات ازدادت نسبة مساهمتها في الدخل القومي، وقد تحققت أقصى نسبة في عام 2000م حيث بلغت (37%)، أما أدنى نسبة فقد كانت في عام 2009م إذ بلغت (22%) فقط وذلك بسبب الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات في هذا العام بنسبة (34.8%) مقارنة بعام 2008م نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

مما سبق يتضح الأثر الذي تحدثه الصادرات على الدخل القومي، إلا أن ذلك لا يعني أن الدخل القومي لا يؤثر على الصادرات، فمثلما تؤثر زيادة الصادرات على الدخل القومي بالإيجاب، فإن زيادة الدخل القومي تؤثر أيضاً على الصادرات بالإيجاب وذلك من خلال تنشيط الإنتاج في الدولة مما يؤدي إلى تحقيق وفورات تكون نتيجتها انخفاض تكلفة الوحدة الواحدة من المنتجات وبالتالي انخفاض سعر منتجات التصدير والقدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وهذا يعني أن زيادة الدخل القومي يمكن أن تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات والعكس في حالة انخفاضه.

وعلى الرغم من أهمية ارتفاع نسبة الصادرات إلى الدخل القومي لتوسيع إمكانية الدولة في تمويل وارداتها إلا أن ذلك يشكل في نفس الوقت محذوراً كبيراً على الدولة التي تعتمد في صادراتها على المواد الخام المحدودة والتي لا تتسم بالتنوع وهذا هو الحال بالنسبة لليمن.

الصادرات وأثرها على الميزان التجاري :

يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع المنظورة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ويعتبر الميزان التجاري أحد البنود الرئيسية في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الذي يخصص لتسجيل المعاملات التجارية المنظورة وغير المنظورة. ويكون الميزان التجاري في حالة فائض عندما تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات، ويكون في حالة عجز في الحالة المعاكسة⁽¹¹⁾.

2-1 تطور الميزان التجاري:

لمعرفة تطور الميزان التجاري اليمني خلال الفترة 2000-2010م نورد الجدول (4).

جدول (4) تطور الميزان التجاري اليمني خلال الفترة 2000-2010م

(القيمة بالمليون دولار)

الأعوام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل النمو %	نسبة تغطية الصادرات للواردات %
2000	3,797.2	2484.4	1,312.8	-	152.8
2001	3,366.9	2600.4	766.5	41.6-	129.5
2002	3,684.4	3082.6	601.8	21.5-	119.5
2003	3,924.4	3557.4	367.0	39.0-	110.3
2004	4,675.7	3858.6	817.1	122.6	121.2
2005	6,413.2	4712.9	1,700.3	108.1	136.1
2006	7,316.4	5926.1	1,390.3	18.2-	123.5
2007	7,049.5	7490.3	-440.8	131.7-	94.1
2008	8,976.9	9333.8	-356.9	19.0-	96.2
2009	5,855.0	7867.8	-2,012.8	464.0	74.4
2010	7,718.1	8700.5	-982.4	51.2-	88.7

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 2010م، مصدر ق، ص 521.

يتبين من الجدول (4) أن الميزان التجاري اليمني حقق فائضاً تفاوتت نسبته من عام إلى آخر خلال الفترة 2000-2006م وذلك نتيجة نمو قيمة الصادرات بمستوى أكبر من النمو المتحقق في قيمة الواردات، ويمكن إيعاز ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً، إلا أن ذلك الفائض لم يستمر خلال جميع أعوام الدراسة حيث حقق الميزان التجاري عجزاً ملحوظاً خلال الفترة من 2007-2010م وذلك أنما يعود بدرجة أساسية لأسباب عدة، أهمها⁽¹²⁾:

التراجع المستمر في الإنتاج النفطي ما أدى إلى تراجع كمية الصادرات النفطية، حيث تراجعت كمية الإنتاج النفطي من 160 مليون برميل عام 2000م لتصل إلى 103 مليون برميل عام 2009م.

الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية حيث انخفضت إلى أكثر من النصف خلال الأعوام 2009، 2010م مقارنة بعام 2008م، ويعزى هذا الانخفاض إلى ما أحدثته الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008م وما أسفر عنها من ركود اقتصادي عالمي.

نمو الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة نتيجة النمو السكاني، وضعف القدرات الإنتاجية المحلية عن تغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة.

زيادة قيمة الواردات نتيجة التضخم المستورد بسبب ارتفاع قيمة أسعار المواد الغذائية وارتفاع مستويات أسعار النفط عالمياً، بالإضافة إلى التدهور النسبي في مستوى سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار وتراجع سعر الدولار أمام اليورو.

وكل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى نتائج عدة انعكست سلباً على الاقتصاد اليمني، كان أهمها ما يلي⁽¹³⁾:

انخفاض حصة الحكومة من العائدات النفطية ما أدى إلى عدم قدرة الصادرات على تغطية حجم الواردات وبالتالي حدوث عجز مستمر في الميزان التجاري خلال الفترة 2007-2010م انعكس بدوره بشكل سلبي على ميزان المدفوعات.

انخفاض الإيرادات العامة للدولة نتيجة هيمنة الإيرادات النفطية على إجمالي الإيرادات العامة والتي ألقت بآثارها السلبية على الاستقرار المالي.

انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي من (30.3%) عام 2007م لتصل إلى (21%) عام 2009م وذلك بسبب انخفاض عائدات صادرات النفط نتيجة انخفاض كمية إنتاجه الأمر الذي أدى إلى تراجع

د. صالحة محمد علي / أ. ابتهاج عوض احمد ————— الصادرات اليمنية ودورها في الاقتصاد الوطني

أهمية العائدات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (20%) إلى (12.3%) خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة لتغطية الصادرات للواردات فكما تظهر لنا بيانات الجدول رقم (4) أن هذه النسبة كانت مرتفعة خلال الفترة 2000 - 2006م كنتيجة بديهية للفائض الذي تحقق خلال تلك الفترة بسبب ارتفاع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات خلال نفس الفترة، وفي الفترة 2007-2010م انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات بنسب متفاوتت تبعاً لتفاوت قيمة الصادرات مقارنة بالواردات، وقد تحققت أدناها في عام 2009م حيث بلغت (74.4%) وذلك نتيجة التراجع الشديد الذي شهدته الصادرات وانخفاض أسعارها عالمياً، وأقصاها في عام 2008م إذ بلغت (96.2%).

2-2 علاقة الميزان التجاري وحجم التجارة الخارجية بالناتج المحلي الإجمالي:

لمعرفة علاقة الميزان التجاري وحجم التجارة الخارجية بالناتج المحلي الإجمالي في اليمن نورد الجدول التالي.

جدول (5) علاقة الميزان التجاري وحجم التجارة الخارجية بالناتج المحلي الإجمالي في اليمن خلال الفترة 2000 - 2010م

(القيمة بالمليون دولار)

الأعوام	حجم التجارة الخارجية	الميزان التجاري	الناتج المحلي الإجمالي	الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %	درجة الانكشاف التجاري %
2000	6281.60	1,312.8	10863.78	12.1	57.8
2001	5967.30	766.5	11239.23	6.8	53.1
2002	6767.00	601.8	12247.44	4.9	55.3
2003	7481.80	367.0	13555.37	2.7	55.2
2004	8534.30	817.1	15616.30	5.2	54.6
2005	11126.10	1,700.3	19050.03	8.9	58.4
2006	13242.50	1,390.3	22812.38	6.1	58.0
2007	14539.80	-440.8	25634.10	-1.7	56.7
2008	18310.70	-356.9	30394.79	-1.2	60.2
2009	13722.80	-2,012.8	28124.01	-7.2	48.8
2010	16418.60	-982.4	29031.04	-3.4	56.6

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 2010م، مصدر ق، ص 520، 521، 582.

توضح البيانات الواردة في الجدول (5) أن الميزان التجاري قد حقق فائضاً خلال الفترة 2000-2006م مما جعله ينعكس بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتت خلال هذه الفترة حيث كانت أقصاها في عام 2000م بنسبة (12.1%) وأدناها في عام 2003م بنسبة (2.7%)، وكما أشرنا سابقاً أن ذلك الفائض قد تحول إلى عجز خلال الفترة 2007-2010م ما أدى إلى انعكاسه بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

وبالنسبة للتجارة الخارجية فقد سجلت نمواً مستمراً في جميع أعوام الدراسة باستثناء عامي 2001، 2009م حيث سجلت فيهما نمواً منخفضاً بلغ مقداره (5%، 25%) للعامين على التوالي، وقد أدى ذلك الارتفاع في التجارة الخارجية إلى ارتفاع درجة الانكشاف التجاري حيث بلغت أقصاها في عام 2008م بنسبة (60.2%) وأدناها في عام 2009م بنسبة (48.8%).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي يعكس مدى أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني من جهة ودرجة الانكشاف على العالم الخارجي من جهة أخرى، فكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت حساسية الاقتصاد الوطني لحركة التجارة الخارجية والتقلبات في الأسواق الدولية.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الاقتصاد اليمني أكثر تأثراً بدرجة الانكشاف التجاري وأكثر عرضة للتغيرات الدولية وذلك لأسباب عدة أهمها ما يلي:

ارتفاع حجم الواردات نتيجة محدودية القدرة الإنتاجية للاقتصاد اليمني خاصة إذا ما علمنا أن أكثر من (60%) من حجم الواردات هي مواد مصنعة.

تدني حجم الصادرات السلعية غير النفطية، وضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

اعتماد الاقتصاد اليمني بشكل كبير جداً على تصدير سلعة واحدة فقط (النفط) وبشكلها الخام.

وبناءً على ما تقدم فانه يكون لازماً على الدولة بذل الجهود اللازمة لتنويع هيكل الصادرات اليمنية ليس الأولية فحسب بل والصناعية حيث أن زيادة الصادرات الصناعية تحدث أثراً إيجابياً أكبر على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني مقارنة بما تحدثه صادرات المواد الأولية، بالإضافة إلى أن تصدير المواد الأولية يمثل أدنى مراحل التصدير، ولكن أعلى المراحل هي التي ترتبط بالصناعة حيث تتركز قيمة الصادرات في القيمة المضافة من الجهد البشري وتراكم رؤوس الأموال وليس مجرد ناتج الطبيعة، كما أنه تعطي فرصة

للتوسع في الاستفادة من وفورات الحجم الكبير مما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ومن هنا تأتي أهمية الصادرات الصناعية باعتبارها عاملاً هاماً للإسراع بمعدلات التنمية، ولأشك أن تنميتها يعتبر حجر الأساس في مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية من خلال استغلال الموارد المحلية المتاحة (الزراعية، المعدنية، النفط)، وتصنيعها مع إعطاء عناية أكبر للصناعات التصديرية التي يمكن لليمن التوسع فيها وهي⁽¹⁴⁾:

صناعة البتروكيماويات والتي يتيحها توفر النفط والغاز إذ ما زالت اليمن تصدر النفط والغاز بشكليهما الخام أو في أحسن الحالات منتجات مكررة أو معالجة أو مفصولة، وغني عن البيان ما للنفط والغاز الطبيعي من أثر كبير إذا ما اتجهت اليمن إلى الاستفادة منهما في النشاط الاقتصادي والقيمة المضافة التي يتيحها وجودهما، فضلاً عن اعتبارهما مصدراً للطاقة للعديد من الصناعات.

الصناعات الغذائية التي يتيحها توفر الخضروات، الفواكه، الأسماك، البذور الزيتية (كالقطن، السمسم، اللوز).

صناعة الصودا الكاوية التي يتيحها توفر الملح على نطاق واسع، وتقوم هذه الصناعة على توفير سلعة وسيطة هامة تلزم لصناعة الصابون وينتج إلى جانبها مجموعة أخرى من السلع (الكور ومشتقاته، حامض الأيدروكلوريك) اللازمة لصناعة الغزل والنسيج وتكرير المياه وغير ذلك، كما يمكن أن تكون هذه الصناعة نواة لقيام بعض الصناعات الكيماوية الأخرى (مثل مركبات الصوديوم).

صناعة دباغة الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية، وهي صناعة تتوفر لها مقومات خاصة، والمجال أمام تطورها ونموها فسيح إذ تتوفر خاماتها بمقادير متزايدة لزيادة المذبوحات، وترجع أهمية هذه الصناعة إلى انخفاض المكون الأجنبي في مستلزمات إنتاجها واعتمادها بدرجة بالغة على المستلزمات المحلية إذ تبلغ أكثر من (96%) من قيمة المستلزمات، والتوسع في هذه الصناعة يحقق آثار إيجابية ملموسة في زيادة القيمة المضافة.

صناعة المنسوجات، وهي إحدى الصناعات الاستهلاكية التي يمكن لليمن التفوق بها، وذلك لتمييزها بإنتاج أفضل أنواع الأقطان بدلاً من تصديرها مادة خام شريطة أن تتبع في إنتاجها الطرق التكنولوجية الحديثة المؤدية إلى تدعيم نشاط الغزل والمنسوجات وتكامله.

صناعة الأسمدة النتروجينية التي تعتمد على غازات التكرير أو الغاز الطبيعي أو مقطرات البترول الثقيلة وجميعها متوفر من مصادر محلية، وترجع

أهميتها إلى كونها تمثل إحدى السلع الوسيطة لذلك فهي تمثل خطوة هامة في سبيل تغيير هيكل الصناعة بإنتاج سلعة وسيطة هامة، وبالتالي إحداث آثار إيجابية على الميزان التجاري.

هذا إلى جانب عدد آخر من الصناعات التي يتيحها توفر الموارد المحلية مثل صناعة الورق، السيراميك، الزجاج، الأدوات الصحية والمنزلية وغيرها.

وباستغلال الحكومة اليمنية كل الموارد المتاحة لها استغلالاً أمثل ورشيد مع إتباعها لنهج استراتيجي ذو كفاءة عالية تستطيع أن تنمي قطاع التصنيع وتنوع الهيكل الإنتاجي وبالتالي هيكل الصادرات بدلاً من الاعتماد على تصدير سلعة واحدة (النفط) بشكلها الخام وقابلة للنضوب في المستقبل القريب، حيث أشارت دراسات صندوق النقد الدولي في تقريراً لها إلى المخاطر والتحديات التي سيواجهها الاقتصاد اليمني في ظل توقعات نضوب النفط بحلول عام 2016م وتلاشي المصدر الرئيسي للدخل القومي⁽¹⁵⁾، مما سيؤدي إلى انخفاض حاد في عوائد الصادرات وبالتالي تدهور وضع الميزان التجاري وموقف الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ليس ذلك فحسب بل أن آثار ذلك ستمتد إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي والتراجع الحاد في إيرادات الموازنة العامة للدولة بما ينعكس سلباً على مستوى الإنفاق العام بشقبة الجاري والاستثماري.

النتائج:

الاعتماد شبه الكامل على الصادرات النفطية والتي شكلت ما نسبته (91%) في متوسط فترة الدراسة ما جعل الاستقرار الاقتصادي عرضة لتقلبات أسعار النفط وكميات إنتاجه.

التدني الشديد لمساهمة الصادرات السلعية غير النفطية في إجمالي الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة حيث بلغت في المتوسط (9%) فقط.

تذبذب مساهمة الصادرات اليمنية في الدخل القومي خلال فترة الدراسة نتيجة تراجع كمية النفط المصدرة وتذبذب أسعارها في السوق العالمية، وقد تحققت أقصى نسبة في عام 2000م حيث بلغت (37%)، وأدنى نسبة في عام 2009م إذ بلغت (22%) فقط.

د . صاخة محمد علي/ ا. ابتهاج عوض احمد ————— الصادرات اليمنية ودورها في الاقتصاد الوطني

أن الفائض الذي تحقق في الميزان التجاري اليمني خلال الفترة 2000-2006م إنما يعود بدرجة أساسية إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً خلال تلك الفترة.

أن العجز الذي تحقق في الميزان التجاري خلال الفترة 2007-2010م إنما يعود بدرجة أساسية إلى تراجع إنتاج النفط والانخفاض الحاد في أسعاره عالمياً خلال تلك الفترة.

ارتفاع درجة الانكشاف التجاري خلال جميع أعوام الدراسة، حيث بلغت أقصاها في عام 2008م بنسبة (60.2%)، وأدناها في عام 2009م بنسبة (48.8%)، ما يعكس مدى ارتفاع حساسية الاقتصاد الوطني لحركة التجارة الخارجية والتقلبات في الأسواق الدولية.

الهوامش:

- 1- حلم، 1986م: ص9.
- 2- زهران، بدون سنة إصدار: ص11.
- 3- أبوشرار، 2010م: ص33، 34.
- 4- نفس المرجع السابق: ص34-36.
- 5- سعيدي، 2002م: ص8.
- 6- الملعي، 2002م: ص2.
- 7- نفس المرجع السابق: ص3.
- 8- السعيدي، 1986م: ص15.
- 9- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة: ص80، 81.
- 10- نفس المرجع السابق: ص99.
- 11- خلف، 2011م: ص235.
- 12- التقرير الاقتصادي لعامي 2007، 2009/2010م: ص59، 105 على التوالي.
- 13- نفس المرجع السابق: ص (47، 48)، (67، 68) على التوالي.
- 14- تقرير الأمم المتحدة، 1990م: ص88-92.
- 15- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، 2005م: ص38.